01/2012

المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
10 فيفري 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

قانون عدد لسنة مؤرخ في

يتعلق بإتفاقية القرض المبرمة في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل البرنامج العاجل لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة

فصـــل وحيـــد :

تمت الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة بالقرض المسند للحكومة التونسية والبالغ خمسة عشر مليون (15.000.000) دينار كويتي للمساهمة في تمويل البرنامج العاجل لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة.

01/2012

المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
10 فيفري 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

01/2012

شرح الأسباب

البرنامج العاجل لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 12 جانفي 2012 مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اتفاقية قرض قيمته 15 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 75 مليون دينار تونسي للمساهمة في تمويل البرنامج العاجل لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة.

1) أهداف البرنامج:

يهدف هذا البرنامج الذي يمتدّ على ثلاث سنوات (2012-2014) إلى الإسهام في مجابهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية التي تعرفها البلاد وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لمشاريع ومؤسسات القطاع الخاص القائمة والمزمع إحداثها بما يمكّن من إيجاد فرص عمل إضافية و زيادة الإنتاج والصادرات من السلع والخدمات.

2) محتوى البرنامج:

يتولّى البنك التونسي للتضامن تنفيذ هذا البرنامج وذلك بمنح قروض صغيرة لتمويل مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات والجهات.

3) كلفة البرنامج و تمويله:

تبلغ كلفة البرنامج حوالي 545 م.د.ت. و يساهم الصندوق العربي فيه بقرض قدره 15 م.د.ك ما يعادل حوالي 75 م.د.ت يقدّم مباشرة للدولة التي تعيد في ما بعد إقراضه للبنك التونسي للتضامن.
و تتمثّل الشروط المالية لقرض الصندوق في:

- نسبة الفائدة : قارّة و تبلغ 3% سنويا،
- فترة السداد : اثنان وعشرون (22) سنة منها خمس (5) سنوات إمهال.

01/2012

المجلس الوطني التأسيسي
الـــواردات
10 فيفري 2012
رمز الإدارة...../ ص

ذلك هو مشروع القانون المصاحب.

الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلق باتفاقية القرض المبرمة في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل البرنامج العاجل لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة (عدد2012/01)

و

مشروع قانون يتعلق باتفاقية القرض المبرمة في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل برنامج التنمية المندمجة (عدد 2012/02)

تاريخ إحالة المشروعين على المجلس : 2012/02/11

الوثائق المرفقة بالمشروعين:

* وثيقتا شرح الأسباب
* اتفاقيتا القرض

تاريخ انتهاء الأشغال : 2012/03/15

مقـــررة اللجنـــة : السيدة لبنى الجريبي **رئيـــس اللجنة:** السيد الفرجاني دغمان

المقرر المساعد الأول : السيد المعز بالحاج رحومه **نائب الرئيس:** السيد المنصف شيخ روحه

المقرر المساعد الثاني : السيد المنجي الرحوي

نـــــظـــر اللجنتيـــن	
لجـــنة المالية والتخطيط والتنمية	**لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية**
تاريخ إحالة المشروعين : 2012/02/11	
جلسات اللجنة: *** الخميس 23 فيفري 2012** **قرار اللجنة:** الموافقة واحتفاظ عضوين *** الخميس 15 مارس 2012** **قرار اللجنة:** المصادقة على تقرير اللجنة	**جلسة اللجنة: 21 فيفري 2012** **قرار اللجنة:** الموافقة
تاريخ إنهاء الأشغال: 15 مارس 2012	**تاريخ إنهاء الأشغال: 21 فيفري 2012**
رئيس اللجنة : السيد الفرجاني دغمان	**رئيسة اللجنة :** السيدة سعاد عبد الرحيم
المقررة : السيدة لبنى الجريبي	**المقرر :** السيد إياد الدهماني

الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروعي قانونين

يتعلق الأول باتفاقية القرض المبرمة في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل البرنامج العاجل لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة

ويتعلق الثاني باتفاقية القرض المبرمة في 12 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل برنامج التنمية المندمجة

أولا ــ التقديم :

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية في 12 جانفي 2012 مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اتفاقيتين تخص الأولى قرضا بـ 15 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 75 مليون دينار تونسي وذلك بنسبة فائدة قارة تبلغ 3 % سنويا على أن يسدد في اثنين وعشرين (22) سنة منها خمس (5) سنوات إمهال، يوضع تحت تصرف البنك التونسي للتضامن الذي يتولى تنفيذ البرنامج وتوفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص القائمة والمزمع إحداثها بما يمكن من إيجاد فرص عمل إضافية وذلك للمساهمة في الجهود المبذولة لمجابهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية التي تعرفها البلاد. وتبلغ الكلفة الإجمالية للبرنامج حوالي 545 مليون دينار تونسي.

وتخص الاتفاقية الثانية قرضا بـ 42 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 210 مليون دينار تونسي للمساهمة في تمويل برنامج التنمية المندمجة وذلك بنفس نسبة الفائدة ومدة السداد والامهال للاتفاقية الأولى مع 0.5% كعمولة للتعهد.

ويهدف هذا البرنامج إلى الإسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتسعين معتمدية موزعة على كامل تراب الجمهورية التونسية قصد توفير فرص عمل تتلاءم وخصوصيات كل معتمدية واحتياجاتها التنموية. ويتكون البرنامج أساسا من 6000 مشروع لفائدة صغار الفلاحين والمهنيين والحرفيين وحاملي الشهادات العليا وخريجي التكوين المهني ومشاريع للبنى الأساسية والإنتاجية والمرافق العامة والخدمات الفنية، وتُقدّر الكلفة الجملية للبرنامج بـ 500 مليون دينار تونسي.

ثانيا ــ أعمال اللجنة وتوصياتها:

اجتمعت اللجنة يوم 23 فيفري 2012 وتدارست فحوى الاتفاقيتين ودار نقاش مستفيض حول شروط القروض وآليات تنفيذ البرامج، ووجه النواب جملة من الانتقادات خاصة في ما يتعلق بالمقاييس المعتمدة في إسناد القروض من طرف البنك التونسي للتضامن، كما اطلعوا على تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية .

وبعد الاطلاع على تفاصيل المشروعين، تقدم أعضاء اللجنة بالتوصيات التالية:

- نظرا إلى أنّ القرض ممنوح بالدينار الكويتي وخلاصه سيكون بنفس العملة، وباعتبار ما يُلاحظ من انزلاق مستمر للدينار التونسي والتخوف من تعرض عملية السداد لمخاطر الصرف، توصي اللجنة باتخاذ التدابير اللازمة للحماية من هذه المخاطر في مثل هذه الاتفاقيات،

- العمل على التخفيض من نسبة الفائدة والتمديد في فترة السداد في التعاملات المستقبلية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا للحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها تونس بعد الثورة ونظرا لتاريخ التعامل بين تونس والصندوق،
- العمل على تقليص التداين حفاظا على التوازنات العامة ومعايير السلامة المعمول بها مع تنويع مصادر وآليات التمويل،
- إعطاء الأولوية لترشيد منظومة القرض وإضفاء الشفافية على معايير الإسناد وإيجاد الآليات الناجعة لمتابعة حسن تنفيذ المشاريع،
- تفعيل وإحداث هياكل وآليات الرقابة اللاحقة الخاصة بمؤسسات القرض في متابعة المشاريع،
- التخفيض في حجم التمويل الذاتي لحاملي الشهائد وغيرهم لتيسير حصولهم على القروض،
- اعتماد مؤشرات واقعية فيما يخص مبررات ومردودية البرامج،
- إعلام اللجنة بفحوى الاتفاقية التي ستبرم بين وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن،
- إعادة هيكلة اللجان المعنية بمتابعة وتنفيذ البرامج التنموية،
- ملاحظة: لا يتم مستقبلا دراسة أي مشروع قانون أو اتفاقية إلا إذا وقرت الوزارة المعنية الوثائق الضرورية المصاحبة والمساعدة على مزيد التعمق في المشروع موضوع الدرس.

ثالثا ــ قرار اللجنة:

تمت الموافقة على الاتفاقيتين واحتفاظ عضوين.

رئيس اللجنة

الفرجاني دغمان

مقررة اللجنة

لبنى الجريبي